الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

بـــــاراك اوبـــامـــا الـــســـيـــاسي وادورد ســعـيـد الـــثـــقـــافي

علي حسن الفواز

ذكرت وسائل الإعلام العالمية ان الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما قد درس العديد من علومه في الدرس الأكاديمي وفي شجون المعرفة السياسية والثقافية والقانونية عند المفكر الفلسطيني الأمريكي ادورد سعي حينما كان يدرس كطالب في الجامعة، والكثيرون يعرفون أيضاً ان الدرس عند ادورد سعيد يعني اشياء ففكر في تاريخ المعارف السياسة، مثلما ان سعيد ليس صانع أطروحات تقليدية في النظر الى منظومة الاستشراق المفاهيمية وأزمة العلاقة مع الأخر، ولا هو الداعي الى صنع شرق جديد خارج هيمنة المركزيات السحرية والامبريالية، بقدر ما يحمل نوعا من التوصيف المحمول على إبراز فاعلية المثقف النقدي الصانع الإشكالي للأسئلة، وهذا التوصيف أعطى له حضورا في المشهد الأكاديمي والثقافي والسياسي في آن معا، ولاشك ان التعلم على يد معلم استثنائي هو الأقرب الى نموذج للمثقف الكوني، الذي يؤمن بحوار الثقافات والحضارات واللغات يعني أشياء كثيرة، اذ ان الثقافة التي يقترح درسها يمكنها ان تصطنع موجهات فاعلة للمعرفة والحداثة والنظام العالمي وجدل الأفكار، مثلما تملك القدرة على مواجهة حرة لمهيمنات الاستبداد والاسترقاق ، تلك التي تملك شروط تأمل وفحص كل الأفكار التي جاءت بها الكونيات السياسية والثقافية والإيديولوجية وحساسياتها الغامضة والمثيرة على مستوى مفاهيم حرية الجسد والاقتصاد والمعرفة وقيم ما بعد الكولنيالية وما بعد الحداثة.. فهل يمكن لاوباما ان يستعيد دروس ادورد سعيد وهو يمارس الان طقوسه الرئاسية ومعارفه الرئاسية التي جعلته رجل المهيمنات؟ وان يسعى الى التوظيف الكامل لدرس سعيد الباعث معرفيا على تخليص الشرق من رعب استشراقه السياسي والتاريخي؟ وهل يمكنه ان يفصل حقا ما بين النمط التقليدي المستهلك للامبريالية السياسية باعتبارها صورة لهيمنة الرأس مال السياسي والعسكري وادلجاتها المفترضة، وبين دروس الثقافة العالمية المتحشدة بالصخب الحقوقي والمعرفي القريبة من رومانسيات مارتن لوثر كنج وثوريات طروحات اليسار الجديد والتي وضعته وهو الطالب الجامعي امام فضاء اشكالي يمور بفرضية نظريات الحوار الثقافي والشك الثقافي، والنظر الى سطوة الاخر بارتياب، مادام هذا الارتياب مثيرا للاسئلة ؟ وهل يمكن للدروس الثقافية ان تغيّر حقا من معادلات قديمة وقارّة خاصة ما يتعلق بالعادات الرئاسية، تلك التي يمكن ان تضع نظرية حكم (الرجل الأبيض) طوال قرنين امام تصورات جديدة ونظرية جديدة لحكم (الرجل الاسود)؟ وهل يمكن للسيد اوباما في ضوء مرجعياته الثقافية كطالب تتلمذ على يد مثقف له جذور عربية وفلسطينية ان يدعو الى تنشيط الذاكرة الثقافية وجماليات الدرس الثقافي العاطلة او المعطلة والتي لم يصل شيئا منها للعراق طوال عقود سوى ما يهرب منها، لقصائد والت ويتمان ولأفكار فوكنر ولا شتاينبك ولا حتى اغاني البيتلز وغيرهم، الكثيرون يقولون ان السياسة الأمريكية لا تتغير مع تغير الرئاسات، ولا شأن لها بعقد الألوان ولا بالمزاج الجمهوري ولا الديمقراطي، اذ ان الدرس الثقافي المعرفي والجمالي شأن داخلي وتعليمي وأكاديمي، وان الرؤساء لا يمارسون العادات الثقافية في إطارها المدرسي لانها مضرة بعادات الرأس مال الأمريكي والعسكرة الأمريكية والحساسيات السياسية.

والبعض الأخر يقول: إن أوباما أصبح رئيساً أمريكياً خالصاً بدءاً من نمط التفكير والأزياء والسكنى والبرستيج وانتهاء بحيازته على(الزر النووي) وانه لم يعد يتذكر دروسه القديمة في الجامعة، وربما نسى ملامح ادورد سعيد واثر خطابات الثقافة الصادمة والمهيجة، وانه لا يتذكر ألان الأوصايا السيد بايدن، والسيد كيسنجر، وربما بعض الوصايا العائلية للسيد كلينتون والمعلم كارتر. العراقيون لا يعرفون منذ سنوات طويلة الدرس الثقافي الأمريكي، لان الحكومات والايديولوجيات الثورية والوطنية اقسرت توصيفه في الخانة الامبريالية تماما واصطنعت حائطا أخلاقياً وسياسياً ومعرفياً بيننا وبين العدوى الأمريكية، فضلا عن السياسة الأمريكية التي نعرفها كانت معسكرة بالتمام، وما يأتينا منها علبا جاهزة من القسوة والرعب والفنطازيا، مثلما لم يشاهدوا يوما ان مسؤولاً أمريكياً قد تخلص من عدته الحربية والمخابراتية واسهم بشكل علني في دعم أي برنامج ثقافي او دعا الى حوار ثقافي بين الثقافات المصابة بأزمة الحروب والمجاعات والصراعات الاثنية والثقافية بغاية التعرّف وإزالة الكثير من الالتباسات التي عسكرت كل شيء في حياتنا، او حتى المبادرة لبناء صرح ثقافي يبقى شاهدا على احتلالهم للعراق مثل ترك الكثير من المحتلين اثارهم الغابرة على الأرض.. برغم ان البعض من المثقفين العرب وممثلي الاتحاد العام للكتاب العرب يتهمون الأدباء العراقيين بانهم جزء من اجندة الصدمة الاحتلالية وان كل الصناعات الثقافية التي تصدت للإرهاب والعنف والأزمة الطائفية ونددت بالديكتاتورية هي صناعة احتلالية... هذه المفارقة الغريبة تحتاج الى أجوبة حقا وتحتاج الى قراءة اكثر إنسانية واكثر اخلاقية.. لا اظن اننا سنحصل عليها بسرعة مع مجيء السيد اوباما الى دفة الحكم الأميركي والذي سيقف كثيرا أمام ملفات ليست ثقافية طبعا. لكننا نسعى الى أن تكون الحصة الرئاسية هذه المرة تحمل جرعة من الثقافة، تستعيد بعض دروس ادورد سعيد المعرفية والجمالية والاستشراقية، جرعة يمكنها ان ترقق لنا نشاهد سيارات لا رائحة للهمرات فيها، سيارات بنوع اخر تنقل الكتب وأجهزة العولمة الثقافية والتقنيات الجديدة التي تسهم بشكل أخلاقي وأنساني في تحسين الأداء المعرفي، ونزع ذاكرة الحروب والأزمات والوجوه التي لا تضحك و المثيرة للضجر، وان نجد فضاء إنسانياً له موجهات لا حساسية ولا عقد فيها، وتجعل الدراسات العلمية والانسانية والثقافية في الجامعات الأمريكية اكثر سهولة ويسرا وامانا!! لكي نستعيد من خلالها دروس ادورد سعيد الذي قرأناه جيدا عن الاستشراق وعن الثقافة والامبريالية وعن المثقف النقدي وغيرها.

إنها أسئلة انثربولوجية قد يطرحها البعض في الموسم الرئاسي الجديد أمام اوباما، والتي يمكن قياسها بنوع من البانوميتر الثقافي وليس العسكري، اذ سيكون رابطها مفتوحا على حجم التغيرات الانساسية الحادثة والتي يمكن ان تتشكل بشكل اكثر جلاء بعد الرحيل الامريكي المقترح، اذ ستمحو الذاكرة العراقية سطوة الغزو والحرب، وستعيد نفسها الى الحياة، واحسب ان الحياة رغم كل ما فيها هي سرد كبير، هذا السرد الذي يتخيله الرواة ويضعه الحالمون عند حافة المستقبل. إزاء كل هذا سيكون اوباما أمام الحاجة الى دروس ادورد سعيد التي ستقترح حتما نظرة جديدة ليس للشرق السياسي وانما للاستشراق السياسي المثير للجدل والصخب والحوار.

ادورد سعيد

باراك اوباما

أمريكا على عتبة التغيير .. تأملات في الصراع والتوازن

د. عماد علو

المقدمة

كان للثورة الصناعية والتقدم العلمي أثره البالغ والواضح على ظهور قوى وقيادات حاولت بشتى الوسائل توسيع دائرة نفوذها والانطلاق خارج مجالاتها الحيوية للسيطرة على العالم والتحكم في اتجاهات نموه توخيا» لحقيق اكبر ما يمكن من القوة والثروة، فكان أن انقسم العالم قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) إلى كتلتين تمثل كل منهما تجمعاً دولياً له مصالحه وأهدافه، فألمانيا وإيطاليا وباقي دول المحور تسعى لفرض سيطرتها وهيمنتها على العالم، وإنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتي، وانضمت إليهم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مكونة لكتلة الحلفاء.

وقد أدت هذه التكتلات إلى إشعار قادتها بأنهم يستطيعون تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم في الثروة والنفوذ العالميين، إلا أن الصراع المسلح أنهى هذه التطلعات لصالح قوة جديدة بزغت من وراء الأطلسي ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي استحوذت على كعكة الحرب لوحدها بدون أن تقدم خسائر أو تضحيات تتناسب مع ما جنته من الحرب على عكس الدول الأخرى التي اشتركت في الحرب وخرجت منها مثقلة بالديون وببنية تحتية مدمرة.

البعد الإيديولوجي للصراع

ظهر عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، انقسام من نوع آخر في العالم؛ أعطى بعداً أيديولوجياً للتوازن الدولي، وليكون الصراع هذه المرة بين كتلة غربية رأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وكتلة شرقية شيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي، ولم يأت هذا التقسيم من فراغ فكل له مصالحه وأهدافه.

ومحور الصراع هو الثروة والموارد، حيث كان البعد الاقتصادي يغلب على ردود الأفعال السياسية والعسكرية، ويحكمها الأيديولوجيات والتوجهات وتصنع منهم الإستراتيجيات والسياسات. إلا أن الدروس التي خرج بها العالم من الحرب العالمية الثانية، ومنها ضرورة تجنب الحروب وتقوية دور المنظمات الدولية التي تحكم الصراعات بالحلول الدبلوماسية، تجنباً للفوضى والتدمي، عبرت عن تغير حاد في العلاقات الدولية . وهو ما حكم إطار الصراع والتوازن بين الكتلتين الجديدتين، فاتجهت الكتلتان إلى وضع الأسس والقواعد للاستعداد لأي صراعات مستقبلية، وذلك بتكوين الأحلاف العسكرية بدعوى توحد الرؤى السياسية والاقتصادية التي لم تفلح في إيقاف سباق التسلح في العالم، وخاصة السلاح النووي، إلى أن وجد العالم نفسه يستنزف قدراته الاقتصادية في سبيل تحقيق التفوق العسكري في المجال التقليدي والنووي، وقد ساعد هذا السباق الرهيب في التسلح على ظهور أشكال وأنماط من التكنولوجيا المتقدمة، التي أثرت في شكل واتجاهات الصراع في العالم.

توازن المصالح

لم يجد العالم مفراً من تنمية قدراته الاقتصادية لمواجهة أعباء التسليح المتقدم سوى إنشاء الأحلاف الاقتصادية التي تستطيع أن تمول متطلبات القوة المطلوبة للصمود.

فظهرت، نتيجة لذلك، مفاهيم جديدة أشرت توجه الكتل المتصارعة نحو ما يسمى بتوازن المصالح لينقذ العالم من حرب عالمية ثالثة، بعد أن تنبه العالم إلى الكارثة التي يمكن أن تحدث، إذا لم يبطئ الخطى في الاتجاه نحو التسلح والميل نحو استخدام القوة، وهنا، توقف العالم لفترة، ليلتقط أنفاسه، وليعقد سلسلة من الاتفاقيات والتعهدات لعدم استخدام القوة، سواء التقليدية أو النووية تجنباً للدمار الشامل، ثم تقدم خطوة أخرى للسعي لتخفيض قواته وأسلحته خاصة أسلحة الدمار الشامل.

وقد كان لظهور قوى سياسية واقتصادية جديدة في العالم، مثل كتلة العالم الثالث والصين والتجمع الأوروبي، أثره في صياغة التوجهات الاقتصادية للكتلتين الشرقية والغربية للاستيلاء والسيطرة على منابع الثروات في العالم وخاصة البترولية، والتي كانت الحافز الأساسي في تجدد الصراع بين الشرق والغرب لجهة ضمان كل طرف لمصالحه الاقتصادية.

عصر الهيمنة الأمريكية

كان لاتجاه قادة الكتلة الشرقية نحو البروسترويكا للنهوض بالاتحاد السوفيتي، الذي بدأ يتهاوى تحت وطأة متطلبات السوق وأعباء النمو الاقتصادي المتسارع بفضل الطفرات التكنولوجية التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن الماضي . فلم يلبث أن هوى العملاق الشيوعي الكبير؛ ليعتلى الساحة قطب واحد فرض هيمنته بالقوة العسكرية والاقتصادية، وسيطر على العالم، وأدار الصراعات والتوازنات وأحكم قبضته على مجريات الأمور، وصدّر إلى دول العالم الثالث كافة، ثقافته وأسلحته واقتصاده ومنتجاته، حتى أصبح العالم يسبح في بحر الولايات المتحدة الأمريكية.

وألغيت أحلاف وأقيمت تجمعات جديدة وأديرت حروب، وفرضت إستراتيجيات وسياسات على بقاع كثيرة من العالم، واختفت أصوات العالم الثالث، ولم يظهر سوى الخافت منها بشرط أن يسير في ركب القطب الأوحد.

وأبدت بعض الدول معارضتها للهيمنة الأمريكية على العالم، إلا أنها لم تفصح صراحة عن ذلك إلا من خلال بعض ردود الأفعال، التي يفهم منها محاولة تقليل هذه الهيمنة، أو محاولة المشاركة في هذه السيطرة على العالم. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تر سوى مصالحها التي حكمت سياساتها وتوجهاتها العالمية.

الحرب على الإرهاب

أفرزت سياسات الهيمنة الأمريكية ردود فعل سلبية عديدة إزاءها، الأمر الذي دفع بقوى معارضة للسياسات الهيمنة الأمريكية إلى محاولة المساس بهيبتها، فكانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وضرب رمز القوة الأمريكية الاقتصادي والعسكري في عقر داره. الأمر الذي برر للولايات المتحدة الأمريكية بإشعال فتيل الحرب التي أطلقت عليها «الحرب على الإرهاب»، لتعجل بتحقيق مصالحها بأسرع مما كان مخططاً له.

وبدلاً من هيمنتها على العالم بالطرق السلمية وإدارة الصراعات الإقليمية بالطرق العسكرية، دخلت بنفسها في مواجهة عسكرية واسعة النطاق شملت العالم كله، وأعلنت أن من ليس معها فهو ضدها، في تعبير مج عن غطرسة القوة، وقد كلفها ذلك وكلف العالم كله الكثير، فتغيرت سياسات، واتسعت رقعة الصراع وردود أفعال من قوى كبيرة تحاول أن تنتهز هذه الفرصة من دون أن تبدي ذلك صراحة، انتظاراً للحظة المناسبة للاشتراك في الهيمنة على العالم. في وقت ظهرت فيه قوى فاعلة كبرى صاعدة تمتلك بعض مقومات القوى العظمى، وأصبحت في وضع يسمح لها بتهديد الهيمنة الأمريكية على العالم على الأقل في المستقبل المنظور. فاتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتباع إستراتيجيات جديدة لمواجهة المنافسة الحادة لها من قبل القوى الجديدة الصاعدة ، مع تسنم الرئيس باراك اوباما لمنصبه مطلع العام ٢٠٠٩ وذلك بإتباع سياسة للإصلاح الاقتصادي داخلياً، في وقت تسعى فيه القوى الصاعدة إلى الخروج من دائرة الهيمنة الأمريكية ومنافستها لتحقيق المصالح، وهو تحد جديد قد يغير من شكل خارطة العالم السياسية والاقتصادية في المستقبل المنظور، الأمر الذي يتطلب من الذين يجلسون خارج حلبة الصراع والمنافسة التحسب والاستعداد لما قد يصيبهم من تداعيات هذا الصراع الجديد.

مـســاهـمـة إدارة الـمـعـرفـة في تـكـويـن الـمـجـتـمـع الـمـعـلـومـاتي

عصام محمد رضا

بات مقياس تقدم الدول وتطور المجتمعات يقاس بمدى التقدم الذي تحرزه في مجالات المعلومات والاتصالات على اعتبار المعلومات والمعرفة مورداً استثمارياً وسلعة ستراتيجية ومصدراً للدخل القومي ومجالاً للقوى العاملة، وما ينعكس ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تغيرات جوهرية بسبب عمليتي البحث والتطوير المصاحبين للتطور الناجم عن الزيادة المعرفية لمنظومتي العلم والتقنية.

وتشكل المعلومات على اختلاف أنواعها وأحجامها العمود الفقري لعملية اتخاذ القرار وتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وتكتسب المعلومات هذه الأهمية في العمل لأن جودة القرارات التي تتخذ في جميع المستويات الإدارية تتوقف على مدى توافر المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار.

ونظراً لارتباط المعلوماتية بمجالات وأنشطة تطبيقية مختلفة، الأمر الذي يلزم التمييز أولاً ما بين المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي ترتبط بكل من المعلوماتية وحقل إدارة المعرفة، فالمعلوماتية أوسع من كونها حوسبة للمعلومات أو بتعبير آخر استخدام الحاسوب لإنتاج المعلومات فقط.

كما إن إدارة المعرفة كمصطلح مفاهيمي لا يوجد تعريفاً محدداً لها على الرغم من أنها تأتي في المقام الأول نظراً لفوائد توظيفها إذ من طريقها يمكن توليد القيمة والحصول على الأصول الفكرية التي أساسها المعرفة بغض النظر عن نوعيتها الضمنية أو الصريحة.

وهناك فرق كبير بين تلك البيانات الخام والمعلومات الإجمالية المستخلصة الجاهزة لدعم القرارات وترشيد التوجيهات، وشتان بين المعلومات والمعرفة التي تسمو فوق المعلومات باشتمالها إلى جانب المعلومات، والخبرات والقدرة على الاستنباط واستخلاص الحكمة.

كما إن الأهمية تلك لا تتوقف كما يتصور البعض على الموارد مع عناصر القوة المجتمعية لتمثيل أداة للتكامل المعرفي، وإن المقصود بالقوة المجتمعية هي الرأسمال المجتمعي كمتطلبات ومن جملتها أولاً الرأسمال البشري الذي يعتبر غاية في الأهمية لارتباطه الوثيق بالرأسمال الفكري.

ومن الملاحظ على المجتمعات الأكثر تقدماً ترى إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الرأسمال البشري على اعتبار إنه أساس المعرفة والرأسمال الفكري كما له دور بارز في بناء الحاضر وتطوير المستقبل وتحقيق القيمة الاقتصادية.

ولعل ذلك ما يستوجب ضرورة إيجاد تفهم وإدراك أكثر للعلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة إذ إن كثيراً من المشكلات بشان المعرفة يمكن تفاديها إذا ما تم تفهم التشابه والاختلاف بين المعلومات والمعرفة وإن الأخيرة ليست بيانات أو معلومات على الرغم من ارتباطها بهما، ولعل أهم اختلاف بينهم هو دور الإنسان في بناء المعرفة.

إذ إن البيانات عندما توضع في نص تشكل المعلومات التي إذا ما وضعت في معنى لشرحها وتفسيرها تصبح معرفة عندها تكون الحقائق في ذهن الفرد، ولكن عندما يبدأ الإنسان بمعالجتها بأساليب التنبؤ لاستشراف المستقبل باستخدام عقله للمفاضلة بين البدائل والاختيار يصبح سلوكه ذكياً ومتى ما كان السلوك متلازماً مع القيم يصبح هذا السلوك مستنداً إلى الحكمة، ومن دون شك إن كل ذلك يتطلب تهيئة نوعية من البشر ذوي ميزات كالخبرة والمهارة والكفاءة.

وبعد التركيز على العمل أو الأداء الفعال هو السبيل المعرفة والتمييز إذ إن المنهج السليم هو الاهتمام بماذا يمكن أن تفعله المعرفة وليس بتعريف المعرفة ذاتها، فاستخدام كلمة المعرفة تعني امتلاك بعض المعلومات التي من طريقها يمكن التعبير عنها وتوظيفها التوظيف الأمثل كما ينبغي أن يكون وهذه هي أوضاع المعرفة في كثير من مؤسسات العالم الأقل تقدماً سواء كانت التعليمية أم الخدمية أم الإنتاجية، فليس كل من يكون قادراً على الأداء وإن كان متميزاً يكون قادراً على التصريح عن المعلومات المتعلقة بتأدية العمل للاحتفاظ بها كجزء من معرفة أو أصول الواسعة التي يعمل فيها لا شك إن ذلك يتطلب توافر بيئات تمكينية وبرامج إبداعية.

ولكي نتفهم واقع إدارة المعرفة، فلابد من أن ننظر بشكل أكثر واقعية إلى الماضي والحاضر، في الماضي كانت هناك الكثير من المجتمعات التي تمارس إدارة المعرفة بصورة أو بأخرى من دون أن تطلق على ممارستها هذه التسمية، أما اليوم فإن العديد من المجتمعات اتخذت خطوات رسمية في هذا الجانب واستحداث برامج إدارة المعرفة، ولكن ما زالت هذه المجتمعات قاصرة عن إدماج (إدارة المعرفة) بشكل كامل في فعالياتها وقراراتها المجتمعية.

وبناء على ذلك فمن الواضح إن إدارة المعرفة تستطيع أن تسهم في إرساء أسس المجتمع المعلوماتي من خلال تبادل أفضل الأفكار ما يتيح استفادة أكبر من الموارد الذهنية المتاحة وإمكانية أحسن للابتكار والتطور.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com

هكذا تكلم الشيخ علي عبد الرازق

مهدي النجار

بعكس اغلب شعوب الأرض حيث تسيرُ عجلاتهم التاريخية الى الأمام ويحققون يوماً بعد آخر انتصارات وانجازات في اصعدة رفاهية الحياة وابتكارات العلوم والتكنلوجيا وتنظيم دولهم ومؤسساتهم واحترام حرية الانسان وحقوقه في القول والتفكير والعمل وتصعيد وتائر التحاور والتفاهم والابتعاد عن تعاملات العنف والعسف وهدر الدم، وإلغاء التعصبات الدينية والمذهبية والعرقية، بعكس ذلك نرى عجلة تاريخ العالم الإسلامي تتقهقر وتزحف الى الوراء حيث سطوة افكار القرون الوسطى الداكنة وتصوراتها البدائية كأن الزمن يتلاشى في هذا العالم وكأن الساعة توقفت في تلك اللحظات السحيقة والى الأبد، وكلما أحس المسلمون بانكساراتهم وتضعضعهم وفوات الزمن من بين ايديهم، وكلما ارادوا ان ينهضوا ويَصلحوا من شأنهم ويبحثوا في أسباب تقهقرهم وضياع هويتهم وأسباب تقدم الآخرين وتطورهم، رفع التقليديون والمتشددون عقيرة صياحهم وصخبهم ضد كل صوت جديد، ضد كل خارج عن التقليد والمألوف، وليضعوا عصيهم الغليظة في عجلات التاريخ، لكن برغم ذلك يظهر بين الحين والآخر من بين الناس مثقفون شجعان يقتحمون السائد والمكرور والمسكوت عنه واللامباح ويعلنون على الملأ الإسلامي تصوراتهم وأفكارهم الجديدة، ظهر مثل هذا النمط النادر في أواخر الربع الأول من القرن العشرين الشيخ الازهري علي عبد الرازق (١٨٨٨ – ١٩٦٦) ليطلق صرخته التنويرية من خلال كتابه المتميز: «الإسلام وأصول الحكم» ومن حينها تصاعد الصخب ضده وانهالت عليه الضربات القاسية والموجعة وانتهكت حقوقه بامتهان، فقد صودر الكتاب بمجرد ظهوره آنذاك وعوقب مؤلفه الشيخ عبد الرازق بسحب شهادته العالمية وفصله من فصيلة العلماء بقرار من مشيخة الأزهر، يقول القرار: (حكمنا – نحن شيخ الازهر– بإجماع أربعة وعشرين عالما معنا من هيئة كبار العلماء: بإخراج الشيخ علي عبد الرازق احد علماء الجامع الازهر والقاضي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ومؤلف كتاب «الإسلام وأصول الحكم» من زمرة العلماء) كما حكم مجلس تأديب القضاة الشرعية بوزارة الحقانية (العدل) بالإجماع بفصله من القضاء الشرعي.

الشيخ علي عبد الرازق

اثار الشيخ عبد الرازق في كتابه «الإسلام واصول الحكم» جدلاً فكرياً واسعاً امتد الى ما يسمى بالثوابت والجذور التي يزعم التقليديون والمتشددون ان الهوية الإسلامية الموهومة مستمدة منها، وتخصص في موضوعة الدولة (او الحكم) فقد فندَّ في كتابه ذاك الدعوات القائلة بوجوب الحكومة الدينية في الإسلام وذلك من خلال تتبع القضية في مصادر التشريع الإسلامي من قرآن وسنة وإجماع، وخلص الى ان المعتمدين على وجوبها من خلال هذه المصادر قد شطحوا في الوهم والخلط وقد جانبهم الصواب وسقطوا في الاستدلال الخاطئ. وانتظم في خطاب الشيخ عبد الرازق حول مسألة الخلافة (او الدولة/الحكم) موضوع خطير يشير الى ان نظام الخلافة يقوم على سلطة مطلقة لا شرعية لها من وجهة نظر الإسلام، لان الخلافة والقضاء وغيرها من وظائف الحكومة ومراكز الدولة ليست في شيء من الخطط الدينية وانما هي خطط سياسية صرفة تركها الدين لنا لنرجع فيها الى احكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة، بل يذهب الشيخ الازهري المتمرد على منظومة السلطة الاستبدادية ليقول: «ان الدين الإسلامي بريئ من تلك الخلافة، وبريئ في كل ما هيأوا حولها من رغبة ومن عز وقوة» وما اجرأ تشخيصه حين ذهب في كتابه الى القول بأن: «التاريخ يبين ان الخلافة كانت نكبة على الإسلام وعلى المسلمين وينبوع شر وفساد» . ولأول مرة في تاريخ الثقافة الإسلامية يقترب الشيخ عبد الرازق كثيراً من الالتباس الحاصل بين الدين والسياسة فيؤكد: «ان الرسالة غير الملك، وانه ليس بينهما شئ من التلازم بوجه من الوجوه، وان الرسالة مقام والملك مقام آخر» ويستطرد موضحاً: «دعوة الدين دعوة الى الله تعالى، قوام تلك الدعوة لا يكون الا البيان، وتحريك القلوب بوسائل التأثير والإقناع فأما القوة والإكراه فلا يناسبان دعوة يكون الغرض منها هداية القلوب، وتطهير العقائد، وما عرفنا في تاريخ الرُسل رجلاً حمل الناس على الإيمان بالله بحد السيف، ولا غزا قوماً في سبيل الإقناع بدينه، وذلك هو نفس المبدأ الذي يقره النبي (ص) فيما كان يبلغ من كتاب الله».

من هنا، من هذه اللحظات الزاهرة في تاريخ الفكر والثقافة ينبغي ان يُكمل المشايخ الدينية المتنورة ما أسس له الإسلاف العقلانيون مثل ابن رشد ومحمد عبده، ثم تلميذهما الشيخ علي عبد الرازق، ويكدون من دون ملل او كلل ليسحبوا بشجاعة الشرعية الدينية التي يتخفى في جلبابها الاستبداد السياسي المعاصر في الأرض الإسلامية، الاستبداد الذي يُرهن البلاد ويسلب من العباد النسمة والعِزة واللقمة.